

طرق ادارة المرافق العامة

اعداد

م.د. زياد خلف نزال

التزام
المرافق
العامة

الادارة
المباشرة

الاستغلال
المختلط

الهيئة
العامة

الادارة المباشرة

- هو ان تقوم الادارة بنفسها بإدارة المرفق سواء كانت سلطة مركزية او محلية. مستخدمة بذلك اموالها وموظفيها العموميين ووسائل القانون العام ولا يتمتع المرفق بشخصية معنوية مستقلة.
- الاموال تعتبر اموال عامة تتمتع بالحماية القانونية المقررة للأموال العامة والموظفين موظفين عموميين.
- وتتبع هذه الطريقة في ادارة المرافق القومية كمرفق الامن والدفاع والقضاء بسبب اهميتها واتصالها بسيادة الدولة .

الهيئة العامة او المؤسسة العامة

- تدار من قبل اشخاص ادارية عامة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وموظفيها موظفين عموميين اموالها اموال عامة يسمح لها باستخدام وسائل القانون العام.
- ويطلق عليها الهيئات العامة اذا كانت تقدم خدمة عامة وتسمى بالمؤسسة العامة اذا كانت تمارس نشاط تجاري او صناعي.
- **تختلف الهيئة العامة عن المؤسسة العامة:**
- 1- الهيئة العامة تقدم خدمة عامة في حين المؤسسة العامة تمارس نشاط تجاري او صناعي
- 2- الهيئة العامة ميزانيتها تلحق بميزانية الدولة واملها اموال عامة في حين المؤسسة العامة لها ميزانية مستقلة واملها مملوكة للدولة ملكية خاصة.
- 3- رقابة الدولة على الهيئات العامة اكثر اتساعا من رقابتها على المؤسسات العامة.

امتياز المرافق العامة

- هو ان تتعاقد الادارة مع فرد او شركة لإدارة او استغلال مرفق من المرافق العامة الاقتصادية لمدة محددة بأمواله وعماله وادواته وعلى مسؤوليته مقابل الحصول على رسوم من المنتفعين بخدمات المرفق. وهو ما يسنى عقد التزام المرافق العامة.
- يتضمن عقد التزام المرافق العامة نوعين من النصوص الاولى تتعلق بتنظيم المرافق العامة والثانية بالعقد شريعة المتعاقدين من حيث تحديد مدة الالتزام والالتزامات المالية بين المتعاقدين.
- ويتمتع هذا الاسلوب بامتيازات المرافق العامة الاخرى كونه يهدف الى تحقيق النفع العام.
- العاملين بالمرفق الذي يدار بهذا الاسلوب لا يعد موظفا عاما بل يخضع للقانون الخاص, وتمارس الادارة في مواجهة الملتزم سلطة الرقابة والاشراف على ممارسة عمله على لا يغير من طبيعة الالتزام, ويحق للإدارة انهاء الالتزام بقرار اداري قبل مدته مقابل حصول الملتزم على التعويض.

الاستغلال المختلط

- يقوم على اساس اشتراك الدولة او احد الاشخاص العامة مع الافراد في ادارة مرفق عام.
- ويتخذ هذا الاشتراك صورة شركة مساهمة تكتب الدولة في جانب من اسهمها على ان يساهم الافراد في الاكتتاب بالجزء الاخر.
- وتخضع هذه الشركة لأحكام القانون التجاري مع احتفاظ السلطة العامة بوصفها ممثلة للمصلحة العامة, بالحق في تعيين بعض اعضاء مجلس الادارة وان يكون الرأي الاعلى لها من خلال الرقابة الفعالة التي تمارسها الدولة او الشخص العام المشارك على اعمالها وحساباتها.